الأمم المتحدة

A/78/774

الجمعية العامة

Distr.: General
14 February 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البندان 128 و 146 من جدول الأعمال

الاستغلال والانتهاك الجنسيان: تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقا

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التدابير الخاصة الرامية إلى الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير عملا بقرارات الجمعية العامة 278/71 و 297/71 و 312/72 و 302/73 و 321/75 و 274/76 و 333/77 وهو يتضمن المستجدات المتعلقة بالتدابير التي تتخذها الأمم المتحدة من أجل تعزيز منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

130324 010324 24-02838 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - الاستغلال والانتهاك الجنسيان متجذران في حالات اختلال توازن القوى، وغالبا ما يرتبطان بعدم المساواة، ولا سيما عدم المساواة بين الجنسين. وشكل ذلك تحديا للأمم المتحدة لسنوات عديدة، ولا يزال الضحايا يعانون من عواقبه. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لنشرة الأمين العام الصادرة في عام 2003 بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (ST/SGB/2003/13)، أجد لزاما علي أن أتفكر في رحلتنا لمعالجة هذه المسألة ذات الأهمية البالغة في إطار الأمم المتحدة.

2 - ووضعت نشرة الأمين العام معايير سلوك تنطبق على جميع موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو الأجهزة والبرامج ذات الإدارة المستقلة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبعد ذلك بعامين، أوصى التقرير المعنون "استراتيجية شاملة لمنع الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل" (المعروف أيضا بـ "تقرير الأمير زيد") (انظر A/59/710) بإجراء إصلاحات لكل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والدول الأعضاء، لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، أوصي بأن يلتزم جميع الأفراد المدنيين والعسكريين الذين تعينهم الأمم المتحدة أو تتعاقد معهم بالمعايير المنصوص عليها في نشرة الأمين العام (انظر A/59/710، الفقرات 23 إلى 25). وفي عام 2005، أوصت اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة بأن توافق الجمعية العامة على معايير السلوك والتصرف الواردة في نشرة الأمين العام "في ما يتعلق بجميع فئات العاملين في مجال حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة" (انظر A/59/19/Rev.1). وأيدت الجمعية العامة هذه التوصية في قرارها 300/59. ومنذ ذلك الحين، أدمجت المعايير الواردة في النشرة في الصكوك القانونية المنطبقة على الفئات الأخرى لأفراد الأمم المتحدة.

3 - واستمرت مزاعم الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وخلص استعراض مستقل أجري في عام 2016 لحالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبتها قوات دولية تعمل بموجب تفويض من الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى (A/71/99)[1] إلى أن الادعاءات مؤشر على وجود مشكلة بنيوية وفشل في التنسيق. واستجابة لذلك، أطلقتُ استراتيجية جديدة واستباقية في عام 2017 لتحسين النهج المتبع على نطاق المنظمة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما ("النهج الجديد" المنصوص عليه في A/71/818 و A/71/818/Corr.1).

4 - وأحرزنا تقدما منذ عام 2017 من خلال إنشاء الأطر والسياسات والإجراءات. ومع ذلك، وبعد سبع سنوات، يساورني قلق عميق من أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا يزالان يحدثان على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ليس فقط في سياقات حفظ السلام ولكن في السياقات الإنسانية والإنمائية أيضا.

5 - ومما يؤسف له أن بعض مرتكبي هذا السلوك هم نفس الأشخاص الذين تم نشرهم لحماية الأفراد والمجتمعات المعرضين للخطر ومنع وقوع الأذى. إن الاستغلال والانتهاك الجنسيين اللذين يرتكبهما أفراد الأمم المتحدة خيانة للثقة التي وضعتها فينا المجتمعات التي نخدمها. ولا يمكن لهما الاستمرار إلا في بيئة تسمح لهما بذلك. ولدي قناعة بأنه يمكن القضاء على هذه الآفة بالتصميم والعزم والالتزام.

(1) ركز التقرير على القوات العاملة بإذن من مجلس الأمن ولكن ليس تحت قيادة الأمم المتحدة.

6 - لقد حان الوقت لإجراء تحول ثقافي داخل الأمم المتحدة. وقد حدد النهج الجديد لعام 2017 الوقاية كشرط مسبق للنجاح. ومع ذلك، واستنادا إلى الدروس المستفادة من العقدين الماضيين، يجب أن يشهد عام 2024 بداية تحول قوي في جميع جوانب ما نقوم به من عمليات وتخصيص للموارد، مع التركيز على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتعزيز ثقافة "عدم السكوت" داخل المنظمة.

ثانيا - التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات المستمرة في الإجراءات المتخذة على نطاق المنظومة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين

7 - قدمت الزيارات الميدانية المكثفة التي قام بها خلال العام الماضي منسقي الخاص المعني بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة وكياناتها، صورة واضحة عن حالة تنفيذ إجراءات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد الميداني. وشارك المنسق الخاص مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك القيادة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية وشبكات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنظمات المجتمع المدني وأفراد الأمم المتحدة والقوات والشرطة التابعة لها والمجتمعات المحلية في سياقات حفظ السلام والسياقات الإنسانية والإنمائية. وزار أيضا عدة بلدان مساهمة بقوات وبأفراد شرطة. واتضح من هذه الأنشطة أن هناك بعض التحسن في ما يتعلق بالإبلاغ، ومواءمة المعايير، والشفافية، والمساءلة الجماعية، وإجراء التحقيقات.

8 - وقد تأكدت هذه النتائج من خلال نتائج المسح السنوي الثامن الذي أجري في عام 2023 لتقييم فهم موظفي الأمم المتحدة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وشارك في تلك العملية أكثر من 50 000 موظف من 94 كيانا و 168 بلدا أو إقليما. وتظهر النتائج درجة عالية من الوعي الأساسي بالقواعد والمسؤوليات، بما في ذلك المسؤولية عن الإبلاغ عن حوادث المخالفات. ووفقا للمسح، أكمل قرابة 90 في المائة من الموظفين المستطلعين تدريبا قبل النشر خلال العام السابق، وتلقى 40 في المائة تدريبا توجيهيا، وتلقى 61 في المائة تدريبا لتجديد المعلومات. وعزا جميع المستطلعين تقريبا تحسن الوعي بالاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى تدريبهم.

9 - وتكشف نتائج الزيارات الميدانية والمسوحات أيضا أن هناك العديد من التحديات التي ينبغي التعامل معها. فعلى الرغم من أنه تم تحديد عدد من مجالات التقدم، ستظل بعض المجالات الأخرى بحاجة إلى الاهتمام، بما في ذلك عدم وجود تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للعمل في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والنهج غير المتسق لجهود الحماية على نطاق عملياتنا وبرامجنا. وتشمل التحديات النظمية الأخرى الحاجة إلى قنوات إبلاغ مأمونة وسرية، وتعزيز القدرات التقنية بين الموظفين مثل المنسقين المعنيين بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتعزيز تدريب الموظفين لا سيما على كيفية الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويمكن للتحقيقات الشاملة والخاضعة للمساءلة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين والعمليات التأديبية اللاحقة للتحقيق أن تستغرق بعض الوقت، ويؤدي الافتقار إلى الموارد الكافية إلى مزيد من التأخير، بينما يظل توفير الدعم للضحايا غير كاف ولا يمكن التنبؤ به. وتوجد هذه المشاكل في جميع السياقات، وإن كانت سياقات حفظ السلام والسياقات الإنسانية تنطوي على مخاطر أكبر من حيث الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونتيجة لذلك، لا يزال الاستغلال والانتهاك الجنسيان تحديا خطيرا، يقوض جوهر رسالتنا، ويشكل تهديدا وجوديا للمبادئ التي نتمسك بها.

ثالثا - الوقاية

10 - يجب أن ترتكز استراتيجيتنا لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين على الوقاية. ويشمل ذلك فحص السوابق والتدريب والتوعية وتقييم المخاطر، إلى جانب أنشطة أخرى. ويؤدي الفحص من خلال نظام ClearCheck لضمان عدم توظيف الجناة المعروفين دورا مهما في الحد من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويمكن الاطلاع على معلومات وبيانات محدثة حول ClearCheck على الرابط https://unsceb.org/screening-database-clearcheck.

11 - وعززت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إجراءات الفحص المتصل بالتوظيف من خلال المشاركة على سبيل التجريب في خطة الكشف عن سوء السلوك بوصفها مكملا لنظام ClearCheck الذي تستخدمه، وسيشارك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع على سبيل التجريب في الخطة في أوائل عام 2024. وتُستخدم حاليا خطة الكشف عن سوء السلوك في أكثر من 230 منظمة، بعد أن اعتمدت 65 منها الخطة في عام 2023. وغالبية المشاركين في الخطة هم من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وهناك عدد متزايد من منظمات القطاع الخاص. وأجريت أكثر من 000 86 عملية فحص من خلال الخطة منذ عام 2019، ونجم عنها رفض 230 طلبا. ويجري أيضا الترويج للخطة على المستوى القطري في حالات الطوارئ وفيما يتصل باللاجئين. وعملا بقرار الجمعية العامة 278/77، تستكشف الأمانة العامة "إمكانية تحقيق التكامل بين قاعدة بيانات ClearCheck وخطة الكشف عن سوء السلوك". ونستكشف أيضا إمكانية تعزيز إجراءات الفحص وتبادل المعلومات مع آليات أخرى لتحسين الفحص ومنع توظيف من سبق له ارتكاب جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

12 - والأمانة العامة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تحسينات ستدخل على الأدوات التي تستخدمها لإدارة المخاطر، بما في ذلك تقديم التوجيه لعمليات السلام، استنادا إلى الدروس المستفادة. وقد وضع هذا التوجيه بهدف تعزيز نهج متكامل لإجراء تقييمات المخاطر في جميع البعثات الميدانية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، باستخدام البيانات وتحليل الاتجاهات لاتخاذ إجراءات محددة الهدف وخاصة بكل موقع. وستنفذ هذه التحديثات في عام 2024. واستحدثت أداة مرنة لتقييم المخاطر ويجري اختبارها للاستخدام الميداني، سواء بالاتصال بالإنترنت أو بدونه، لوضع نهج أكثر اتساقا للرصد في زيارات المتابعة لتقييم المخاطر.

13 - ونعمل على تعزيز برامجنا التدريبية الحالية في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتم تحديث دورة التعلم الإلكتروني الإلزامية لجميع موظفي الأمانة العامة، بعد أن بدأ تطبيقها في عام 2016، وترجمت إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وصدرت النسخة المحدثة في شباط/فبراير 2023. وتعكف الأمانة العامة حاليا على استعراض وتحديث الفصل المتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في المواد التدريبية الأساسية السابقة للنشر المقدمة إلى الدول الأعضاء لفائدة الأفراد العاملين في عمليات السلام. ويعمل عدد من الوكالات على تحسين ما تقوم به في مجالي التدريب والدعوة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فعلى سبيل المثال، طرحت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) عناصر تشاركية وقائمة على سيناريو، وكذلك وحدات التعلم المصغر الجديدة بشأن ديناميات القوة والتقاطعية والخصائص الذكورية الإيجابية. وأبلغت بعض الوكالات عن زيادة في ثقة المشاركين في الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وحدوث تمكين فيما يتعلق بتحدي السلوك. وأطلق برنامج الأغذية العالمي في عام 2023 مجموعة برامج تدريبية بشأن الحماية

من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لفائدة المديرين القطريين ونواب المديرين القطريين، ويسعى إلى نشرها بشكل أكبر في عام 2024.

14 - ونعمل أيضا على تعزيز مشاركتنا مع المجتمعات المحلية كجزء أساسي من جهودنا في مجال الوقاية. والغرض من أدوات "الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الخطوط الأمامية - معا نقول لا" توعية السائقين والمقاولين ومقدمي الخدمات المالية وصغار الشركاء من المنظمات غير الحكومية وغيرهم، وهي متاحة بـ 22 لغة. ويقوم برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة حاليا بإعداد مجموعة مواد متعددة الوسائط ومتعددة اللغات تضم معلومات عن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين ويسهل على المستفيدين الوصول إليها. وتُستخدم التعليقات الواردة من المجتمع المحلي لوضع تدابير التخفيف من المخاطر، وتعزيز الاستجابات، وتصميم تدريب مخصص للموظفين والشركاء في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتستخدم اليونيسف حاليا برنامج بريدها الإلكتروني وأداتها الاستقصائية للآراء المسماة U-Report للتشاور مع المجتمعات المحلية في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي حول معرفتها بسوء السلوك وقنوات الإبلاغ عنه، وطرق الإبلاغ المفضلة لديها، ولنشر الرسائل الرئيسية حول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الآن على توسيع نطاق تواصله مع المجتمعات المحلية لزيادة الوعي.

15 - ووجود القيادة القوية والمتسقة على جميع المستويات أمر بالغ الأهمية في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإثبات معالجة سوء السلوك. وفي عام 2023، قامت الأمانة العامة بتجريب مجموعة المواد التدريبية المعززة لفائدة القادة النظاميين، بالتعاون مع عدد من الدول الأعضاء. وتوفر هذه المجموعة دعما تدريبيا موجها للقادة بشأن السلوك والانضباط، مع التركيز على حظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد ترجمت مجموعة المواد هذه إلى اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة وسيبدأ العمل بها في عام 2024. وقدم منسقي الخاص الدعم لجهود الوقاية، وتحدث في دورات تدريبية، وشارك في 15 لقاء مفتوحا، ويواصل العمل مع القيادة والموظفين لتعزيز الوعي بالمعايير، والتأكيد على أهمية الوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

رابعا - إضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين

16 - تدل موافقة الجمعية العامة على مقترحي بتمويل وظيفة منسق خاص برتبة وكيل الأمين العام في إطار الميزانية العادية للمنظمة على التزامنا القوي بالنهوض بإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشدد المنسق الخاص خلال جميع تفاعلاته مع أصحاب المصلحة على الحاجة إلى وجود معايير وسياسات متماسكة، وإنفاذ متسق، وموارد مخصصة ومستدامة، وإدماج تدابير الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع عمليات الأمم المتحدة. كما جمع رؤى وتعليقات من الموظفين حول التحديات الرئيسية، مثل الحاجة إلى تقييم النهج الحالي المجزأ تجاه الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والنظر في استراتيجية أكثر توحيدا لإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

17 - وأدخلت العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها استراتيجيات بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين أو حدثتها، وعززت ما تطبقه من سياسات وإجراءات وأطر رصد، في إطار جهودها لإضفاء الطابع المؤسسي على الحماية من جميع أشكال سوء السلوك الجنسي. وتدمج سياسة الحماية الجديدة في اليونيسف، المعتمدة في عام 2023، مؤشرات الاستغلال والانتهاك الجنسيين

في رصد البرامج القطرية والإبلاغ عنها، لتعزيز نظمها ونظم شركائها. وبالتعاون مع المجتمعات المحلية، زادت اليونيسف بمقدار ثمانية أضعاف عدد الأطفال والبالغين الذين تتاح لهم آليات الشكاوى والإبلاغ الخاصة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين منذ عام 2017.

18 - وقامت اليونيسف أيضا بتحديث إجراءاتها المتعلقة بحالات الطوارئ، وتخصيص التمويل، وتوفير القدرات التقنية، من أجل تحسين إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع مراحل الاستجابة. وسيؤدي ما تقوم به حاليا مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لوضع أدوات التخطيط والتوجيه والتنسيق المشتركة بين الوكالات إلى تعزيز إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في خطط إغاثة اللاجئين في حالات الطوارئ والسياقات الإنمائية. وقد وضع فريق عامل مشترك بين الوكالات بقيادة اليونيسف صياغة موحدة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لإدراجها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة ومن المقرر بدء العمل بها في عام 2024. وحدث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صكوكه القانونية لتشمل امتثال الشركاء فيما يتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وأصدر أيضا مبادئ توجيهية جديدة بشأن تقييم الشركاء من حيث جميع مديري البرامج والمنسقين المعنيين بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

19 - ويؤدي تعيين موظفين في وظائف مستدامة ومكرسة تتصل بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك التقدم المحرز على صعيد تعيين منسقين للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 13 موقعا من المواقع الـ 15 الأكثر عرضة للخطر، إلى إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المنظمة وإتاحة اتخاذ إجراءات الاستجابة الموجهة والمناسبة للسياقات المحلية. وفي عام 2023، مول صندوق الأمم المتحدة للسكان وظائف مؤقتة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في ثمانية مواقع ذات أولوية، باسم منظومة الأمم المتحدة، وأجرى الفرز الأولي لـ 38 خبيرا في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وأُدرجت أسماؤهم في قوائم المرشحين المقبولين للاستعانة بهم في المستقبل. ومولت منظمة الصحة العالمية، من خلال تحويل أموال إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، منسقَين للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وعين مكتب التنسيق الإنمائي منسقا إقليميا لآسيا والمحيط الهادئ في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالإضافة إلى منسقين على الصعيدين العالمي والإقليمي لدعم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وزادت المنظمة الدولية للهجرة عدد موظفيها المتفرغين والمخصصين للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من 11 في 4 بلدان إلى 73 في 49 بلدا. ويعمل أخصائيون متفرغون في الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في 70 في المائة من مكاتب اليونيسف القطرية التي تتبع خطط استجابة إنسانية أو ما شابهها، وكذلك في جميع مكاتبها الإقليمية. وعين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في جميع المكاتب القطرية منسقين للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي.

20 - وخصصت منظمة الصحة العالمية 50 مليون دولار من التمويل الأساسي في ميزانيتها البرنامجية للفترة 2024-2025 لإنشاء هياكل مخصصة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، بما في ذلك منسقون إقليميون في جميع مكاتبها الإقليمية الستة و 15 موظفا تقنيا في البلدان ذات الأولوية، تدعمهم شبكة عالمية تضم 407 موظفين بدوام كامل وجزئي في المكاتب القطرية لمنظمة الصحة العالمية. وتتطلب منظمة الصحة العالمية أيضا إجراء تقييمات سنوية إلزامية للمخاطر المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في جميع المكاتب القطرية البالغ عددها 155 مكتبا، وأدمجت إجراءات منع

الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في جميع حالات الطوارئ الصحية المصنفة. ويمثل تعزيز قدرات منظمة الصحة العالمية من خلال بنية تحتية ممولة بالكامل للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين اعترافا بأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين جزء من تكلفة مزاولة أعمالنا. وينبغي أن تنظر وكالات أخرى في اتباع نهج مماثل.

21 - وعلى الرغم من أن الفقرات الواردة أعلاه تشير إلى أنه يجري إحراز بعض التقدم، فإن الافتقار إلى الموارد الكافية والمستدامة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا يزال يعوق التنفيذ الفعال لهذه الحماية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما على الصعيد الميداني. ويتضح ذلك بشدة من خلال عجز في الميزانية بنسبة الثلثين في نداء وجه لمدة سنتين لتمويل وظائف التنسيق الحيوية في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في البلدان الـ 15 الأكثر عرضة للخطر. ومع ذلك، ازداد خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين بشكل كبير خلال العام الماضي، في تناسب مع الارتفاع غير المسبوق في الأزمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، مما يؤكد ضرورة إعادة ضبط نهجنا بشكل عاجل لتمويل الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

خامسا - المساءلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة

22 - لن يتم القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين في قطاع المعونة حتى يفهم جميع القادة والأفراد، النظاميين والمدنيين على حد سواء، عواقب سوء السلوك هذا ويدرك الأشخاص الذين يمكن أن يرتكبوه أنهم سيخضعون للمساءلة. ويتقاسم جميع أصحاب المصلحة - منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني والشركاء المنفذون - المسؤولية عن كفالة حدوث ذلك. ويجب أن يكون لدى جميع الكيانات سياسات وعمليات وإجراءات واضحة وقوية للاستجابة بسرعة لادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب عليها أن تكفل الشفافية بإتاحة المعلومات المتعلقة بالادعاءات والإجراءات المتخذة بحق الجناة. ونحن ملتزمون بتعزيز المساءلة والشفافية، سواء في المقر أو في العمليات الميدانية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة العاملين تحت علم الأمم المتحدة أو بالاشتراك معها إلى أن يحذوا حذونا.

ألف - مسؤولية القيادة

23 - تضطلع القيادة بدور محوري في تشكيل الإجراءات المتخذة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب على القادة والمديرين على جميع المستويات أن يكفلوا بيئة تشمل الجميع وتتسم بالوئام والاحترام، ويجب أن يعززوا ثقافة عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين وإزاء عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب عليهم تمكين الضحايا وغيرهم من أجل التحدث علنا، دون خوف من الانتقام، في إطار ثقافة قوية للحماية يشعر فيها الموظفون والمجتمعات بالأمان ويتاح لهم التعبير عن مخاوفهم. وينبغي تدوين هذه التدابير وغيرها بوصفها إجراءات تشغيل موحدة وإنفاذها. وأدعو جميع القادة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء إلى توخي اليقظة وممارسة الرقابة على موظفيهم وكفالة التواصل المستمر الواضح والفعال بشأن معايير السلوك المتوقعة وحظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

24 - وتحقيقا لهذه الغاية، تُرصد المسؤولية الشخصية للقادة من خلال اتفاقات القيادة المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين واشتراط أن يقدم رؤساء كيانات الأمم المتحدة في المقر وفي الميدان رسائل

إدارية وخطط عمل سنوية. وعلاوة على ذلك، يؤكد القادة في الرسائل الإدارية أو يشهدون في إطار الاتفاقات التي يبرمونها أن جميع الادعاءات الواردة قد تم الإبلاغ عنها ومعالجتها. ويستعرض مكتب المنسق الخاص، بالنيابة عني، خطط العمل للتحقق من وجود خطط للحد من مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتشير الخطط إلى أن جميع الكيانات لديها: سياسة بشأن حظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين وخطط عمل لتنفيذ هذه السياسة؛ وآليات للشكاوى والإبلاغ؛ وتدريب إلزامي لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

25 - ويجري تنفيذ مبادرات مختلفة لدعم القيادة وتعزيز مساءلة القيادة على نطاق المنظومة. ويتلقى جميع المنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية الجدد إحاطات إلزامية بشأن مسؤولياتهم فيما يتعلق بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من منسقي الخاص ومن المدافِعة عن حقوق الضحايا، تؤكَّد فيها مساءلة المنسقين المقيمين عن إنشاء إطار لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت في عام 2023 في إطار الاجتماع العالمي للمنسقين المقيمين ومنسقي الشؤون الإنسانية مناقشة عامة مخصصة مع المدافعة عن حقوق الضحايا والمنسق الخاص.

26 - وتم تحديث اختصاصات جميع منسقي الشؤون الإنسانية لتعكس المسؤوليات الضرورية التي تضطلع بها القيادة بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتجري هيئة الأمم المتحدة للمرأة سنويا عملية منح شهادات إدارية في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لجميع مديريها الإقليميين وممثليها القطريين لكفالة الامتثال على نطاق المنظمة لالتزامات القيادة المفصلة في نشرة الأمين العام ST/SGB/2003/13. وقد أدخلت الوكالات، بما فيها صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مؤشرات إلزامية بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في خططها الاستراتيجية وأطرها المتكاملة للنتائج والموارد، لضمان إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في آلياتها للإدارة والرصد. ويعزز إطار منظمة الصحة العالمية للمساءلة عن سوء السلوك الجنسي نظام إدارة الحوادث المتصلة بسوء السلوك الجنسي من البداية إلى النهاية ويتطلب من جميع أعضاء القيادة العليا والتنفيذية الخضوع لعملية اعتماد سنوية تثبت أنهم قد أنجزوا المطلوب على صعيد المسؤوليات الفردية.

27 - ويعكف منسقي الخاص على وضع مجموعة أدوات عملية لمساعدة كبار القادة على إعداد وإدارة برامج فعالة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة على النحو المناسب للادعاءات. ويأتي ذلك في أعقاب مشاورات أجريت في عام 2023 وأشارت إلى تحديات محددة يواجهها القادة وينبغي عليهم التغلب عليها.

28 - وتهدف هذه المبادرات إلى تثقيف القادة بشأن مسؤولياتهم فيما يتعلق بموظفيهم، والتأكيد على أنه لا تسامح مع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين وأن الجناة سيخضعون للمساءلة. ولتعزيز مساءلة القيادة، يجب أن تذكر على وجه التحديد في اتفاقات وتقييمات الأداء المسؤولية عن الإبلاغ عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ويجب أن تتولى القيادات القيادة في كسر ثقافة الصمت المحيطة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين. ويجب على القادة أيضا اتخاذ إجراءات مناسبة لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والاستجابة للادعاءات والتقارير المتعلقة بهما.

باء – لا إفلاتَ من العقاب

29 – المنظمة ملتزمة بوضع حد للإفلات من العقاب على جميع المستويات. ويتطلب ذلك تعزيز التدابير من حيث الإبلاغ والتحقيقات والمتابعة لمحاسبة الأفراد المسؤولين. وقد أحرزنا بعض التقدم منذ عام 2017، بما في ذلك تعزيز آليات الإبلاغ وزيادة الوعي بين الموظفين.

30 – ومع ذلك، لا يزال نقص الإبلاغ يشكل عائقا رئيسيا أمام التصدي للإفلات من العقاب. ففي آخر مسح سنوي[2]، وبينما أشار 400 6 من المستطلعين إلى معرفتهم بحالات تورط فيها موظفو الأمم المتحدة والأفراد المرتبطون بها أو الأفراد التابعون للشركاء المنفذين أو البائعين أو الموردين في ممارسة الجنس بمقابل أو ارتكبوا أشكالا أخرى من الاستغلال والانتهاك الجنسيين خلال السنة السابقة أو يحتمل أنهم قاموا بذلك، لم يبلغ عنهم سوى 105 1 (17,3 في المائة). ولا يزال الخوف من الانتقام[3] ونقص الوعي بالتزامات وآليات الإبلاغ عائقين كبيرين أمام الإبلاغ. وهناك تصورات تفيد أنه ليس مستحبا الإبلاغ عن الحوادث أو التحقيق فيها وأنه لا يتم اتخاذ إجراءات في كثير من الأحيان. ويمكن أن تسهم وصمة العار المرتبطة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في العديد من المجتمعات المحلية أيضا في نقص الإبلاغ. وتعالج المنظمة هذه الشواغل من خلال تعزيز التواصل مع المجتمعات المحلية، وتنظيم تدريب بخصوص الشهود على الحوادث، وتعزيز قنوات الإبلاغ. وقد أعد النموذج الإلكتروني للإبلاغ عن الحوادث بهدف تبسيط تجربة الإبلاغ عموما وترشيدها وتحسينها، مع الحفاظ على سرية نظام سير العمل. وكان هناك تأخير في تنفيذ الأداة، لكننا ملتزمون بطرحها في عام 2024.

31 – وفي عام 2023، فتح مكتب خدمات الرقابة الداخلية 130 تحقيقا في شكاوى تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين[4]، يجري التحقيق في 30 منها بالاشتراك مع ضباط التحقيق الوطنيين من البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة. وأُنجزت التحقيقات الـ 39 في 40 ادعاء تورط بها موظفون من منظمة الصحة العالمية وأفراد مرتبطون بها[5].

32 – وعلى الصعيد القطري، تدعم شبكات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين وجمعية CHS Alliance بناء القدرات في مجال التحقيق لدى الشركاء، ويجري العمل على إنشاء مجمع من المحققين المدربين في جملة بلدان منها بولندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومولدوفا. وأسست اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات فريقا من الخبراء لتقديم توصيات بشأن تحسين التحقيقات التي تركز على الضحايا.

33 – وإجراء تحقيقات شاملة وخاضعة للمساءلة في الاستغلال والانتهاك الجنسيين يمكن أن يستغرق بعض الوقت. ولضمان ألا يؤدي ذلك إلى تصور أن الجناة يفلتون من العقاب، سيظل التحقيق في الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين على قائمة الأولويات. بيد أن الزيادة الحادة في عدد التقارير عن سوء السلوك الجنسي فرض ضغطا على موارد مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأعاق بالتالي قدرته على

(2) أجاب نحو 000 52 موظف على المسوح السنوية بشأن الحقائق والتصورات لدى موظفي الأمم المتحدة فيما يتعلق بحظر الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

(3) أشار ما مجموعه 13,3 في المائة من الموظفين إلى أنهم يخشون الانتقام.

(4) على سبيل المقارنة، فتح 85 تحقيقا في عام 2022.

(5) من تقرير اللجنة المستقلة المعنية باستعراض حالات الانتهاك والاستغلال الجنسيين أثناء الاستجابة للموجة العاشرة من وباء مرض فيروس الإيبولا في مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إنجاز التحقيقات ضمن الأطر الزمنية المتوقعة. فقد تلقى مكتب خدمات الرقابة الداخلية 162 تقريرا عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عام 2023، بزيادة قدرها 65 في المائة عن التقارير الواردة في عام 2019 وعددها 98 تقريرا. وبلغت الزيادة الإجمالية في التقارير عن جميع أنواع سوء السلوك التي تلقاها مكتب خدمات الرقابة الداخلية 28 في المائة خلال الفترة نفسها. ولم تزد موارد المكتب في مجال التحقيقات بما يتمشى مع هذه الطلبات المتزايدة. ويجري إعداد طلبات للحصول على موارد إضافية لكي توافق عليها الدول الأعضاء، من أجل ضمان قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على الوفاء بولايته الأساسية وتمكين المنظمة من مساءلة موظفيها.

34 - والمنظمة ملتزمة بمحاسبة مرتكبي الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ومن يحمونهم، ومن لا يتخذون إجراءات بناء على الادعاءات. وفي حزيران/يونيه 2023، أعادت الأمانة العامة وحدة مؤلفة من 60 فردا من حفظة السلام إلى أوطانهم بسبب أدلة موثوقة على ارتكاب أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق واسع ومنهجي من جانب 11 فردا من أفراد الوحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن 2272 (2016). وردا على الادعاءات المتعلقة بسوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعادت الأمانة العامة تسعة أفراد وضابطا عسكريا كبيرا من وحدة ضالعة في الحادث إلى أوطانهم، وطلبت استبدال اثنين من كبار الضباط العسكريين.

35 - ويساورني القلق فيما يتعلق بنظام العدل الداخلي في الأمم المتحدة لأن الأحكام الصادرة مؤخرا عن محكمة الأمم المتحدة للاستئناف قد أغفلت تقارير التحقيق التي أعدها مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بما في ذلك إفادات الشهود المرفقة المشفوعة بيمين، ما لم تتضمن شهادات الضحايا والشهود. وفي كثير من الحالات، يكون الضحايا والشهود موجودين في أماكن بعيدة عن المحاكم، وقد يكونون غير قادرين أو غير راغبين في الإدلاء بشهاداتهم لأسباب مختلفة، ولا يمكن إجبارهم على القيام بذلك ما لم يكونوا من موظفي الأمم المتحدة. وقد استجابت الجمعية العامة لشواغلي بالموافقة على إدخال تعديل على النظام الأساسي لمحكمة الأمم المتحدة للمنازعات، مؤكدة أن تقوم محكمة المنازعات، لدى النظر في دعوى استئناف قرار إداري يفرض إجراء تأديبيا، بإجراء مراجعة قضائية تنظر فيها في السجل الذي جمعه الأمين العام (انظر القرار 248/78). وسيواصل منسقي الخاص والمدافعة عن حقوق الضحايا جهودهما لتحليل كيفية التصدي للإفلات من العقاب وكيفية صون حقوق الضحايا في إجراءات نظام العدل الداخلي. وسيواصلان أيضا العمل مع مكتب إقامة العدل وقضاة الأمم المتحدة لتوسيع نطاق اطلاع القضاة على السياق في الميدان، ولا سيما على منظورات الضحايا.

جيم - تيسير المساءلة على الصعيد الوطني

36 - جميع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بغض النظر عما إذا كانت تستوفي جوانب تعريف الجرائم على الصعيد الوطني، تنتهك قيم الأمم المتحدة ومعايير السلوك فيها. وتستخدم المنظمة، بصفتها رب العمل، آلياتها الإدارية والتأديبية لمعاقبة الموظفين الذين انخرطوا في الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي الحالات التي قد ترقى فيها أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى جرائم، تحيل الأمم المتحدة الادعاءات ذات المصداقية إلى دولة جنسية الفرد المعني وتتعاون مع التحقيقات وإجراءات الملاحقة الوطنية

لتيسير إقامة العدل على النحو السليم. ولا يخل ذلك بحقوق أيّ ضحية أو شاهد في إبلاغ السلطات الوطنية، في أي وقت، بادعاءات وقوع أعمال إجرامية تتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين.

37 - وفي الفترة ما بين 1 تموز/يوليه 2018 و 30 حزيران/يونيه 2023، أحيل 28 ادعاء يفيد بضلوع موظفين تابعين للأمم المتحدة أو خبراء لها موفدين في بعثات في حالات للاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى الدول التي يحملون جنسيتها. وتقدم الأمانة العامة معلومات ترد من الدول الأعضاء عن حالة التحقيقات والملاحقات القضائية في التقرير السنوي عن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات[6].

38 - وأحث الدول الأعضاء بقوة على كفالة مساءلة أفراد الأمم المتحدة الذين يمكن أن يكونوا قد تورطوا في أي شكل من أشكال السلوك الإجرامي، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان، وأكرر أن المنظمة ملتزمةٌ بالتعاون مع السلطات الوطنية في هذا الصدد. وأدعو أيضا الدول الأعضاء إلى إبلاغ الأمم المتحدة بنتائج النظر في الحالات المحالة إليها، على النحو الذي حثت عليه الجمعية العامة (انظر القرار 98/77).

39 - وتحتفظ البلدان المساهمة بقوات بالسلطة الرئيسية للتحقيق في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الموجهة ضد أفرادها العسكريين، وبالسلطة الحصرية لمساءلة أفرادها. ويؤدي عدم اتخاذ الدول الأعضاء إجراءات واضحة إلى إفلات الجناة من العقاب ويحرم الضحايا من العدالة. وأتطلع إلى قيام الدول الأعضاء بتحسين تعاونها مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالموافقة على إجراء تحقيقات مشتركة لكفالة إجراء تحقيقات أسرع ومتابعة حازمة. وتعتمد تدابير المساءلة المناسبة المطبقة على حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تشمل أفرادا نظاميين على القوانين والإجراءات الوطنية المعمول بها، ولا تزال، للأسف، في كثير من الحالات غير قوية بما يكفي لردع الجناة المحتملين. ويمكن الاطلاع على المعلومات عن الادعاءات المتعلقة بأفراد الوحدات العسكرية الوطنية في عمليات الأمم المتحدة للسلام على الصفحة الشبكية للسلوك في بعثات الأمم المتحدة الميدانية[7].

40 - وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإحالة الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيَّين المبلغ عنها ضد قوات غير تابعة للأمم المتحدة عاملةٍ بموجب ولاية من مجلس الأمن إلى الدولة العضو المعنية لغرض التحقيق فيها والملاحقة الجنائية وتوفير سبل الانتصاف للضحايا. وعلى الرغم من التواصل المنتظم مع دول جنسية الجناة المزعومين، لم تقدم إلى المنظمة سوى معلومات محدودة. ولم تتلق مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان معلومات عن إجراءات وطنية أدت إلى فرض عقوبات على الجناة أو توفير سبل انتصاف للضحايا. وأشجع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية على التعاون بشكل استباقي مع المفوضية في إجراء تحقيقات مستقلة في الوقت المناسب وتيسير وصول الضحايا إلى العدالة وسبل الانتصاف.

41 - وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء الـ 37 التي قدمت معلومات عن مدى حظرها في تشريعاتها الوطنية لأعمال تصل إلى حد الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بأفرادها النظاميين، وكفلت وجود عقوبات متناسبة مع خطورة الأعمال، على النحو المطلوب في تقريري السابقين (A/76/702، الفقرتان 41

(6) يتضمن المرفق الأول لتقرير الأمين العام عن المساءلة الجنائية لموظفي الأمم المتحدة وخبرائها الموفدين في بعثات (A/78/248) معلومات عن كل حالة أحالتها المنظمة إلى السلطات الوطنية وحالة الإجراءات التي اتخذتها الدول المعنية، وفقا لقرار الجمعية العامة 63/62.

(7) انظر https://conduct.unmissions.org.

و 43، و A/77/748، الفقرة 44). وسيطلب في عام 2024 من الدول الأعضاء المساهمة بأفراد نظاميين في عمليات السلام التصديق على أن تشريعاتها الوطنية تكفل فرض مثل هذه العقوبات. وسيكون ذلك عنصرا إضافيا في التصديق الحالي الذي تقدمه البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة إلى الأمانة العامة بشأن السلوك والانضباط، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان. وستواصل الأمانة العامة العمل مع الدول الأعضاء لتحديد ونشر الممارسات الجيدة في التشريعات الوطنية وتعزيز آليات محاسبة مرتكبي جرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

42 - وباختصار، لا تزال المساءلة على الصعيد الوطني تشكل تحديا في جميع السياقات، بما في ذلك في ما يتعلق بالاستجابة والالتزام بتعزيز سلوك الأفراد النظاميين ومساءلتهم. وأرى أن الاستجابة والمساءلة فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين عنصران ذوا أهمية بالغة يلزم النظر فيهما في إطار تقييم شامل لمدى الملاءمة من أجل النشر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي عام 2024، ستواصل المنظمة العمل مع الدول الأعضاء المشاركة لمعالجة حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين بالجدية التي تستحقها.

سادسا - إعطاء الأولوية لحقوق الضحايا وكرامتهم

43 - يهدف بيان الأمم المتحدة لحقوق الضحايا، الذي أقره الفريق التوجيهي الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في أيار/مايو 2023، إلى تمكين الضحايا من خلال زيادة الوعي بحقوقهم. وتشمل هذه الحقوق الحق في المعاملة باحترام، وتلقي المساعدة والدعم، والحماية، والخصوصية والسرية، والعدالة والمساءلة. وستكون هذه المعلومات متاحة على صفحات شبكية مخصصة بعدد من اللغات المحلية، ومن خلال حملة إعلامية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي يطلقها مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا.

44 - وكبار الموظفين المعنيين بحقوق الضحايا، الذين يتم نشرهم، هم نقطة الاتصال الرئيسية لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، حيث يكفلون تنسيق الدعم والمساعدة، ويوفرون الاتصال بين الضحايا وكيانات منظومة الأمم المتحدة والشركاء المنفذين. ويرافقون الضحايا طوال عملية الإبلاغ والتحقيق ويساعدونهم في الحصول على الدعم. وقد أظهر نشر هؤلاء الموظفين أن وجود شخص مخصص للدفاع عن حقوق الضحايا يعيد بناء الثقة مع الفرد والمجتمع. وهناك حاجة إلى المزيد من هؤلاء الموظفين.

45 - وقد تلقى الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي أنشأه الأمين العام في عام 2016، ما قيمته 4,8 ملايين دولار منذ إنشائه. ويشمل هذا المبلغ مساهمات من 24 دولة عضوا ومدفوعات محتجزة امتُنع عن دفعها لأفراد الأمم المتحدة بعد أن وُجهت إليهم ادعاءات مثبتة بارتكاب أعمال استغلال وانتهاك جنسيين. وخُصص ما يقرب من 1,3 مليون دولار لمشاريع معتمدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وغواتيمالا وهايتي، وستبدأ مشاريع إضافية في عام 2024. ولا يزال الصندوق الاستئماني آلية حيوية لسد الثغرات في الخدمات وتعزيز حقوق الضحايا ووصولهم المأمون إلى المساعدة. وخصصت منظمة الصحة العالمية 2 مليون دولار لإنشاء صندوق

لمساعدة الناجين لتيسير التعجيل في تقديم الدعم لضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي ارتكبها أفراد منظمة الصحة العالمية[8].

46 - وقامت المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الصحة العالمية بتعيين موظفين مخصصين لدعم الضحايا، أو هي بصدد بتعيينهم. ويكمل ذلك العملَ الذي يقوم به كبار الموظفين الأربعة المعنيين بحقوق الضحايا والمنسقون الستة لحقوق الضحايا في الميدان[9]. وأيدت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات إجراءات الإحالة المشتركة بين الوكالات بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين[10]، التي تكفل إحالة الشكاوى مباشرة إلى الكيان المعني، مما يؤدي إلى التعجيل بتقديم الدعم للضحايا وكفالة المتابعة والتحقيق.

47 - وطُرحت في أوائل عام 2023 وحدة تدريبية قائمة على السيناريوهات على مستوى المنظومة حول اتباع النهج القائم على حقوق الضحايا والمتمحور حول الضحايا عند التعامل مع سوء السلوك الجنسي. ويشمل النهج وجهات نظر الضحايا وهو قابل للتكيف مع سياقات مختلفة. وقد تم تقديمه إلى عدد من الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على صعيدي المقر والميدان لتشجيع استخدامه على نطاق واسع. وأضيفت وحدة بشأن دعم الناجين من الاستغلال والانتهاك الجنسيين إلى المبادئ التوجيهية لإدارة حالات العنف الجنساني، بما يكفل حصول الضحايا على الدعم المتخصص من خلال البرامج القائمة المتعلقة بالعنف الجنساني، وتقدم اليونيسف التدريب والدعم لتعزيز النهج التي تتبعها الأفرقة القطرية والشبكات المشتركة بين الوكالات إزاء مساعدة الضحايا.

48 - ومما يؤسف له أن الخدمات المقدمة للضحايا تعاني من نقص مزمن في التمويل، أو غير مستدامة أو غير موجودة في السياقات التي يكون فيها خطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين على أشده، كما أن التأخير في صرف الأموال يعوق تقديم الدعم والمساعدة للضحايا في الوقت المناسب. ولم يكن الغرض من الصندوق الاستئماني تقديم دعم طويل الأجل أو مستمر يلبي تماما احتياجات جميع الضحايا والأطفال المولودين نتيجة للاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع المواقع، ولا يمكنه أن يؤدي ذلك. ويجب إضفاء الطابع المؤسسي على النهج المتمثل في وضع حقوق الضحايا وكرامتهم في صميم جهود المنظمة وتعميمه من أجل الانتقال من مجرد الفهم إلى التنفيذ الكامل.

سابعا - إثبات الأبوة

49 - التزمت في عام 2023 بتقديم تفاصيل عن التقدم المحرز على صعيد تسوية مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد فيما يتعلق بأفراد عمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر A/77/748، الفقرة 36). وقد أُبلغَ عن ولادة 527 طفلا من الاستغلال والانتهاك الجنسيين منذ عام 2010، ووردت 72 من هذه المطالبات في عام 2023. وتعزز الأمم المتحدة تيسير مطالبات إثبات الأبوة لتعزيز المساءلة الفردية والهياكل والقوانين والمؤسسات الوطنية ذات الصلة في الدول الأعضاء. ويجري التشديد على مسؤولية الدول الأعضاء

(8) استخدم الصندوق في الغالب، خلال السنتين اللتين انقضتا منذ إنشائه، لدعم الضحايا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(9) في أوروغواي وبوتسوانا وغواتيمالا وكوبا وليبريا ودولة فلسطين.

(10) متاحة على الرابط https://interagencystandingcommittee.org/deputies-group/iasc-guidance-note-inter-agency-sexual-exploitation-and-abuse-referral-procedures-ia-sea-rp.

عن تيسير مطالبات إثبات الأبوة على الصعيد الوطني، بسبل منها تعيين منسقين معنيين بإثبات الأبوة وتشجيع المساءلة الفردية.

50 - وفي الحالات التي تشمل فيها مطالبات إثبات الأبوة أفرادا نظاميين تابعين للأمم المتحدة، تخطر الأمانة العامة الدولة العضو المعنية وتطلب تيسير المطالبة، بسبل منها اختبار إثبات الأبوة من خلال الحمض النووي، حيثما ينطبق ذلك. وفي عام 2023، عمل مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا على نطاق واسع مع عدد من بلدان الآباء المزعومين.

51 - وعلى الرغم من أن بعض الدول الأعضاء بذلت جهودا في سبيل التسوية، لم يكن ذلك متسقا أو على نطاق واسع. وأنشئت فرقة عمل رفيعة المستوى في أواخر عام 2022 لمعالجة عدم إحراز تقدم في قضايا إثبات الأبوة. وتعمل فرقة العمل مع الدول الأعضاء على وضع إطار عمل يعزز المشاركة والتعاون بين الأمانة العامة والدول الأعضاء في التعجيل بتسوية المطالبات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والمدنيين في عمليات الأمم المتحدة للسلام. وطرحت فرقة العمل أيضا خطة اتصالات استراتيجية لزيادة الوعي بالتحديات التي ينطوي عليها الأمر وبذل جهود الدعوة لدى الدول الأعضاء من أجل الالتزام بإيجاد حلول عاجلة.

52 - ويشكل دور الدول الأعضاء في تيسير تسوية مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد جزءا لا يتجزأ من مسؤولياتها في مجال حفظ السلام. وستواصل الأمانة العامة المتابعة مع الدول الأعضاء، وستطلب اتخاذ إجراء بشأن مطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد المعلقة التي تطال أفرادا نظاميين.

53 - واعترافا بأن الشفافية جزء لا يتجزأ من المساءلة، سيتم في عام 2024 تعزيز الإبلاغ العلني عن بيانات مطالبات إثبات الأبوة على الصفحة الشبكية المتعلقة بالسلوك في بعثات الأمم المتحدة الميدانية. وستنشر معلومات عن العدد الإجمالي للمطالبات التي تنتظر تسويتها من قبل الدول الأعضاء، ومدة الفترة الزمنية التي لم يبت فيها في المطالبة، وما إذا كانت الأبوة قد أثبتت. وستوضع معايير لتقييم مدى استجابة الدول الأعضاء لهذه المطالبات كعنصر في تقييم أدائها العام في مجال حفظ السلام، وستكون عاملا يؤخذ في الاعتبار عند اختيار أفراد حفظ السلام ونشرهم في المستقبل.

54 - ولم يبت إلا في جزء ضئيل من القضايا المتعلقة بمطالبات إثبات الأبوة ونفقة الأولاد. ومن الجدير بالذكر أن 75 في المائة من مطالبات إثبات الأبوة و/أو نفقة الأولاد المتعلقة ببعثات السلام في هايتي لا تزال معلقة منذ أكثر من 10 سنوات. وكما أشرت في تقريري السابق (A/77/748)، يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتسوية القضايا وإنصاف الضحايا الذين لا تزال قضاياهم دون حل. ونحن بحاجة إلى التزام الدول الأعضاء الثابت بتقديم الدعم للضحايا وأطفالهم، حيثما ينطبق ذلك. وتظهر المطالبات أيضا بعد إغلاق البعثات، مما يعني أنه يجب علينا تنفيذ تدابير تدعم تسوية المطالبات في سياقات ما بعد البعثات.

55 - وما زلنا ندعو إلى تقديم دعم مالي إضافي للصندوق الاستئماني فيما بين الدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي لديها مطالبات طويلة الأمد تتعلق بإثبات الأبوة و/أو نفقة الأولاد. ويتمثل أحد النهج الممكنة لضمان تقديم الأمم المتحدة والبلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة مساعدة مؤقتة للضحايا وأطفالهم في الامتناع عن سداد التكاليف المستحقة لتلك البلدان. وتشمل النهج الأخرى التي ينبغي النظر فيها قيام البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بتقديم مساهمات إلى الصندوق الاستئماني أو اقتراح طرائق للدفع للضحايا مباشرة إلى حين تأمين مدفوعات نفقة الولد من الأب.

ثامنا - العمل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني

56 - تتطلب الاستجابات الفعالة للاستغلال والانتهاك الجنسيين اتخاذ إجراءات جماعية وتعاونية قوية بين الأمم المتحدة وشركائها، بما في ذلك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية. ومن شأن تبادل أفضل الممارسات وتنسيق الجهود أن يعزز قدرتنا على مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقد أُطلقت مبادرات هامة لتعزيز جهودنا في هذا الصدد.

57 - وقام الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بتفعيل بروتوكول الأمم المتحدة لعام 2018 المتعلق بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تمس شركاء منفذين بمواءمة إرشاداته بشأن استخدام أداة التقييم المشتركة وبناء قدرات الشركاء[11]. وفي أيار/مايو 2023، جرى تفعيل وحدة الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين رسميا في بوابة شركاء الأمم المتحدة، وهي تتضمن مكتبة للموارد حول الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لتقديم التوجيه ولتكون مخزنا للموارد لتعزيز قدرات الشركاء. وعقدت حلقات دراسية شبكية ودورات تدريبية حضورية، بمشاركة أكثر من 000 3 موظف من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة، وذلك لتعزيز استخدام البوابة.

58 - وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالشراكة مع المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية، دعما محدد الأهداف للمنظمات غير الحكومية المحلية من خلال صندوق التوعية والاتصال المجتمعي للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيتم تعزيز ذلك من خلال توصيات ترد في تقرير قائم على الأدلة في عام 2023. ويطبق 70 مكتبا قطريا تابعا للبرنامج الإنمائي آليات إبلاغ تستخدمها المجتمعات المحلية للإبلاغ عن الادعاءات، وحدد 85 مكتبا قطريا آليات محلية لدعم الضحايا.

59 - وفي عام 2023، أطلقت الأمانة العامة الوحدة النموذجية للدول الأعضاء، وهي منصة مخصصة على الإنترنت توفر معلومات مفصلة عن شكاوى سوء السلوك المقدمة ضد الأفراد النظاميين لكل دولة عضو، استنادا إلى نظام تتبع إدارة القضايا، بهدف تسريع معالجة قضايا السلوك والانضباط والمساهمة في إدارة المخاطر ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأبلغت الأمانة العامة الدول الأعضاء بهذه الأداة وقدمت معلومات عن استخدامها.

60 - وواصلت اليونيسف، بالتعاون الوثيق مع مكتب المنسق الخاص، قيادة العمل المشترك بين الوكالات الرامي إلى وضع إطار عالمي على نطاق المنظومة للتعاون مع الحكومات، تحدَّد فيه الالتزامات والواجبات ومجالات التعاون المشتركة بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما. ويواصل مكتب المنسق الخاص والمدافعة عن حقوق الضحايا العمل مع حكومات الدول الأعضاء والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين فيما يتعلق بوضع نهج فعالة مشتركة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

61 - إن جهودنا جماعية، والمسؤوليات مشتركة، والعواقب التي تمس بالسمعة نتيجة عدم توفير الحماية نتقاسمها بالتساوي. ونسلم بأن هناك تحديات على نطاق المنظومة أمام بناء نهج شامل، مما أدى إلى تشتت الجهود. ولفهم هذه التحديات بشكل أفضل، عقدت منظمة الصحة العالمية في نهاية عام 2023 مؤتمرا

(11) يتألف الفريق العامل المشترك بين الوكالات من برنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية واليونيسف كأعضاء مؤسسين، مع توسيع العضوية التي تضم الآن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة العمل الدولية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

استعراضيا لأصحاب المصلحة بشأن منع سوء السلوك الجنسي والتصدي له بمشاركة من مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وجميع الدول الأعضاء البالغ عددها 193 دولة. وأبرزت نتائج المؤتمر الحاجة إلى تغيير ثقافي؛ وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وشركائها، من الوقاية إلى التصدي؛ وزيادة تعبئة الموارد لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي، ولا سيما في السياقات الشديدة الخطورة؛ وإعادة تصميم وتقديم دعم محدد الأهداف لضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

62 - وينبغي أن نشارك بنشاط مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة وأن نظل ملتزمين بالعمل عن كثب معهم لتنفيذ حلول فعالة. ولا يمكننا حماية نزاهة عملنا الجماعي والحفاظ على الثقة التي وضعها فينا من نخدمهم إلا من خلال العمل المستدام والموحد.

تاسعا - الاتصالات

63 - يركز منسقي الخاص على تعزيز الاتصالات الداخلية والخارجية على السواء على نطاق الأمم المتحدة كلها، وهو بصدد بناء القدرات الداخلية من أجل وضع استراتيجية تواصل شاملة على نطاق المنظومة. وسيكفل ذلك أن تتكلم الأمم المتحدة حقا بصوت واحد وأن تزيد إلى أقصى حد من الفرص لنشر الوعي بأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين وعواقبها وسياسة عدم التسامح إطلاقا مع هذه الأعمال وفي حال عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة. وينبغي أيضا استخدام أدوات الاتصال لتعزيز التثقيف بشأن الوسائل المتاحة للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين والتأثير على السلوك في المنظمة بأسرها.

عاشرا - عرض عام للبيانات المتعلقة بالادعاءات

64 - لا يمكن تقييم التقدم المحرز في منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بعدد الادعاءات فقط. ومن الضروري تفسير البيانات في ضوء السياق المحلي. ويمكن أن يشير تدني عدد الادعاءات إلى وجود آلية شكاوى غير فعالة. وقد يخشى الضحايا من عدم تصديقهم أو حمايتهم أو عدم اتخاذ أي إجراء أو مواجهة الانتقام. وعلى الرغم من أن عدد الادعاءات قد يوفر نظرة مستنيرة توضح الاتجاهات السائدة، يجب قياس التقدم من خلال الجهود التي نبذلها لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال إنفاذ الإجراءات المتعلقة بالقيم والاحترام ومعايير السلوك والتدريب وفحص سوابق السلوك والحد من المخاطر والاستجابة الفعالة، وكذلك دعم حقوق الضحايا.

ألف - بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة

65 - أُبلغ عن ما مجموعه 100 ادعاء في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في عام 2023، بزيادة عن الادعاءات الـ 79 المبلغ عنها في عام 2022. وهذه هي المرة الثانية فقط في السنوات العشر الماضية التي يسجل فيها 100 ادعاء أو أكثر في عام واحد. وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى ادعاءات الحوادث التي وقعت قبل أكثر من عامين من الإبلاغ عنها، حيث سجل 68 تقريرا من هذا القبيل في عام 2023. وعدد الادعاءات المتعلقة بحوادث وقعت في نفس العام الذي وقع فيه الادعاء، أو العام السابق، آخذ في التناقص، حيث سجل 26 تقريرا من هذا القبيل في عام 2023، مقارنة بـ 31 تقريرا في عام 2022. ولم تحدد بعد السنوات التي وقعت فيها ستة حوادث أُبلغ عنها.

66 - وتشير الادعاءات المسجلة في عام 2023 إلى 143 ضحية، من بينهم 115 بالغا و 28 طفلا. وهذا مشابه لعدد الضحايا الـ 147 المسجل في عام 2022، مع انخفاض في عدد الضحايا الأطفال الـ 35 المبلغ عنهم في عام 2022. وفي عام 2023، وردت 10 ادعاءات تتعلق بضحايا متعددين.

67 - ومن أصل الادعاءات المبلغ عنها في عام 2023، يتعلق 71 ادعاء بأعمال استغلال جنسي لضحايا بالغين، مقارنة بـ 61 ادعاء من هذا القبيل في عام 2022. ويتعلق 21 ادعاء بانتهاك جنسي يشمل ضحايا من الأطفال فقط أو مع ضحايا بالغين، مقارنة بـ 18 تقريرا من هذا القبيل في عام 2022. وتشمل الادعاءات المسجلة في عام 2023 ما لا يقل عن 149 من الجناة. وهناك 70 ادعاء مسجلة في عام 2023 ترتبط بـ 93 مطالبة لإثبات الأبوة ونفقة الأولاد[12].

68 - وورد ما نسبته 90 في المائة من الادعاءات من بعثتين فقط. فقد ورد 66 ادعاء - ما يعادل ثلثي المجموع - من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما ورد 24 ادعاء من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وسجلت الادعاءات المتبقية في ثلاث بعثات أخرى لحفظ السلام، هي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (6)، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (1)، وبعثة الأمم المتحدة السابقة لتحقيق الاستقرار في هايتي (1)، وفي بعثتين سياسيتين خاصتين، هما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (1)، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان التي أغلقت مؤخرا (1).

69 - وكانت هناك زيادات في الادعاءات المتعلقة بكل فئة من أفراد الأمم المتحدة في عام 2023. فقد سجل 67 ادعاء تتعلق بأفراد عسكريين، مقارنة بـ 58 في عام 2022؛ و 8 ادعاءات تتعلق بأفراد شرطة أو غيرهم من الأفراد المقدمين من الحكومات، مقارنة بـ 5 في عام 2022؛ و 25 ادعاء تتعلق بموظفين مدنيين، مقارنة بـ 16 في عام 2022.

70 - ويتعلق عدد متزايد من الادعاءات بحوادث وقعت قبل أكثر من عامين من الإبلاغ عنها. وقد استمر هذا الاتجاه على مدى السنوات الخمس الماضية. وتتعلق نسبة 68 في المائة من الادعاءات المسجلة في عام 2023 بأحداث وقعت في عام 2021 أو قبل ذلك، في حين تتعلق نسبة 59 في المائة من الادعاءات المبلغ عنها في عام 2022 بأحداث وقعت في عام 2020 أو قبل ذلك. والجدير بالذكر أن نسبة 79 في المائة من التقارير الواردة في عام 2023 من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت تتصل بحوادث وقعت في عام 2021 أو قبل ذلك. ويشمل ذلك 15 تقريرا تتعلق ببعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي انتهت في عام 2010. ويمكن أن يدل ذلك على أن الضحايا يشعرون بمزيد من التشجيع للإبلاغ عن الحوادث بعد عدة سنوات، أو يستسهلون ذلك، لا سيما عندما يعلمون أن البعثة ستنتهي قريبا، كما هو الحال مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمكن أن يكون أيضا مؤشرا على أن تدابير الوقاية تساعد على الحد من عدد الادعاءات المرتبطة بالأحداث الأخيرة.

(12) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن الادعاءات على الرابط https://conduct.unmissions.org/sea-data-introduction.

71 - وشهد العام الماضي تغييرات كبيرة في وجود عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع إغلاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبدء فك ارتباط بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان ضمان عدم اختفاء المعارف والقدرات المؤسسية القائمة ضمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في مجال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، من خلال استكشاف خيارات لتعزيز دور مكتب المنسق المقيم. وهذا مطلوب لمعالجة الادعاءات التي لم يبت فيها بعد، وتلقي تقارير جديدة عن تورط أفراد سابقين في البعثات، وتقديم الدعم والمساعدة المستمرين للضحايا، بما في ذلك تيسير مطالبات إثبات الأبوة، ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما في سياق ما بعد البعثات. وستواصل الأمانة العامة العمل على سد الثغرات الناجمة عن إنهاء بعثات حفظ السلام. وقد طلبتُ إلى منسقي الخاص أن يقود، مع المدافعة عن حقوق الضحايا، جهدا متكاملا لوضع استراتيجية أوسع نطاقا لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين أثناء وجود عملية سلام وبعده، بما في ذلك استعراض الثغرات والتحديات، ووضع استراتيجية لضمان القدرات المستدامة والمدعومة بالموارد.

72 - ولم يبت بعد في تقارير التحقيق الصادرة عن مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن 17 ادعاء تتعلق بأفراد نظاميين أو مدنيين أبلغ عنها في عام 2022. ويمثل ذلك انخفاضا في عدد التحقيقات التي لم يبت فيها بعد لأكثر من عام، مقارنة ببيانات العام الماضي. ولم تصدر بعد القرارات بشأن الجزاءات التي يمكن أن تفرضها الأمم المتحدة على الموظفين الذين ثبتت بحقهم ادعاءات فيما يتعلق بخمسة ادعاءات لدى إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال، وادعائين لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتعلقان بمتطوعي الأمم المتحدة. وقد أبلغ عن جميع تلك الادعاءات في عام 2021 أو 2022، وانتهت التحقيقات خلال الأشهر الستة الماضية.

73 - وظل تنفيذ المزيد من الارتباطات الموجهة الرفيعة المستوى مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة سببا لتمكينها من معالجة المسائل المعلقة. ولم ترد بعد مستجدات بشأن التحقيقات التي أجرتها 24 دولة عضوا في 138 ادعاء سجلت في عام 2022 أو قبل ذلك. ويتسق هذا مع البيانات من العام الماضي. ولم ترد بعد معلومات عن تدابير المساءلة التي اتخذتها 29 دولة عضوا فيما يتعلق بـ 66 ادعاء مثبتا سجل في عام 2022 أو قبل ذلك تتصل بأفراد نظاميين.

74 - وتتواصل الجهود الرامية إلى معالجة المطالبات المعلقة بشأن إثبات الأبوة ونفقة الأولاد. وتقوم دول أعضاء أخرى الآن بمقارنة الصورة التحليلية للحمض النووي للأطفال بنظيراتها للآباء المزعومين، مما يؤدي إلى إثبات الأبوة في حالات قليلة أخرى. بيد أنه ومن أصل 576 مطالبة أبوة سجلتها الأمم المتحدة منذ عام 2010، لم يتم إثبات الأبوة إلا في 63 حالة، وتم استبعادها في 94 حالة. ولا يزال أكثر من 70 في المائة من جميع المطالبات الواردة دون تسوية، وبعضها لم يبت به منذ أكثر من عقد من الزمن. وفيما يتعلق بالأفراد النظاميين، هناك 296 مطالبة لم يبت فيها بعد لدى 31 دولة عضوا.

75 - وترد في المعلومات المكمِّلة لهذا التقرير معلومات إضافية، بما في ذلك معلومات عن الدول الأعضاء التي لديها ادعاءات ومطالبات لإثبات الأبوة ونفقة الأولاد لم يبت فيها بعد[13].

(13) ترد البيانات المتعلقة بادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين ضمن المعلومات المكمِّلة لهذا التقرير، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط الشبكي التالي: www.un.org/preventing-sexual-exploitation-and-abuse/content/secretary-generals-reports. ويتضمن الفرع الثالث-باء من تلك المعلومات المكمِّلة بيانات تتعلق بادعاءات تطال أفرادا من وحدات عسكرية وطنية تعمل تحت قيادة الأمم المتحدة وخاضعة للولاية القضائية الجنائية الحصرية للدول المساهِمة بأولئك الأفراد.

باء – الوكالات والصناديق والبرامج

76 – في عام 2023، أبلغ عن 284 ادعاء تتعلق بموظفي الوكالات والصناديق والبرامج، بالمقارنة مع 164 ادعاء في عام 2022. وتم إثبات صحة 6 ادعاءات، وارتئي أن 15 ادعاء ليست مدعومة بأدلة، ولا يزال 45 ادعاء قيد التحقيق، و 88 ادعاء قيد الدراسة، وأغلق ملف التحقيق في 130 ادعاء بسبب نقص الأدلة و/أو إنهاء خدمة الجناة المزعومين في الكيان بمبادرة منهم أو من الكيان بسبب سوء سلوك آخر. ومن أصل 164 ادعاء أُبلغ عنها في عام 2022، هناك 48 ادعاء قيد التحقيق، وثبتت صحة 12 ادعاء، وكانت 8 ادعاءات غير مدعومة بأدلة، و 43 ادعاء قيد الدراسة، وأقفل ملف التحقيق في 53 ادعاء.

جيم – الادعاءات المتعلقة بموظفي الشركاء في التنفيذ

77 – في عام 2023، أُبلغ عن 374 ادعاء تتعلق بموظفين لدى الشركاء في التنفيذ غير خاضعين لسلطة الأمم المتحدة، مقابل 291 ادعاء من هذا النوع في عام 2022.

دال – القوات غير التابعة للأمم المتحدة

78 – لم ترد في عام 2023 أي ادعاءات بشأن أعمال استغلال وانتهاك جنسيين ارتكبها أفراد قوات غير تابعة للأمم المتحدة تعمل بموجب ولاية من مجلس الأمن. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العمل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالادعاءات السابقة، ودعت إلى تأسيس عمليات تفضي إلى إنصاف الضحايا ومساءلة الجناة. ويتعلق معظم هذه الادعاءات بأفراد من قوات لم تعد منتشرة ولها صلة بأحداث يزعم أنها وقعت قبل عدة سنوات.

79 – ومن الأهمية بمكان إدراج أطر قوية للحماية في ولايات جميع عمليات السلام، بما في ذلك القوات غير التابعة للأمم المتحدة التي تعمل بموجب ولاية من مجلس الأمن. وينبغي أن تكون هذه الأطر أساسا لكل مرحلة من مراحل العملية، من الإعداد والتخطيط إلى التطبيق والرقابة. وينبغي أن تشمل الأطر الوقاية، وفحص السوابق، والتدريب المتخصص، وسياسات عدم التسامح إطلاقا، ودعم الناجين والضحايا، وآليات لضمان إجراء تحقيقات شفافة في الوقت المناسب، وتدابير لمحاسبة الجناة. وفي سياق نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، دعا منسقي الخاص إلى اتخاذ تدابير قوية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والمساءلة بشأنهما. ولئن كانت هذه الأطر القانونية حاسمة، فإن تنفيذها الفعال على الصعيد الميداني، بما في ذلك من خلال الرصد والتقييم المنتظمين لمعالجة أي ثغرات، أمر حيوي. ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على استعداد لدعم تنفيذ متطلبات قرار مجلس الأمن بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بالتعاون مع الشركاء المعنيين. وينبغي تكرار هذا النهج التطلعي في جميع عمليات النشر المقبلة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

حادي عشر – توفير الموارد لجهودنا

80 – إنني ممتن للدول الأعضاء التي قدمت التمويل لمكتب المنسق الخاص من خلال موارد خارجة عن الميزانية، والتي ساهمت في تمويل مكتب المدافعة عن حقوق الضحايا والصندوق الاستئماني وأنشطة برنامجية أخرى. وقد أتاح انتقال مكتب المنسق الخاص إلى الميزانية العادية إمكانية التنبؤ من حيث التمويل،

وهو يمثل اعترافا بأن التكاليف المرتبطة بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين هي جزء من تكلفة القيام بالأداء التنظيمي والحفاظ عليه.

81 - ومع ذلك، يعاني العمل في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين من نقص حاد في التمويل والموارد في المقر والميدان على حد سواء، مما يقوض قدرتنا على تحسين أنشطة الوقاية، والقدرة على التحقيق، ودعم الضحايا. وخلصت عملية مسح في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، أجريت في عام 2022 بقيادة اليونيسف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى أن ما يقرب من نصف البلدان التي لديها خطط استجابة إنسانية يتوفر لها أقل من 25 في المائة من الموارد المطلوبة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

82 - والموارد المتاحة محدودة ولا يمكن التنبؤ بها وغير مستدامة، مما يؤدي إلى عدم الاستمرارية، وارتفاع معدل دوران الموظفين، والعديد من الشواغر في وظائف حيوية. وهذا يخلق تحديات إضافية، ويعيق تنفيذ خطط العمل على المستوى القطري، مما يقلل من جهودنا وإنجازاتنا الجماعية. إن توفير الموارد الكافية والمستدامة أمر أساسي لتنفيذ استراتيجيتنا للتصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين ومنعهما. وإعطاء الأولوية لتمويل منسقي الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين داخل أفرقة الأمم المتحدة القطرية، عند الاقتضاء، سيسهل التنسيق على مستوى المنظومة ويعزز بشكل كبير الدعم المقدم للضحايا.

83 - وندعو باستمرار إلى الاستخدام الفعال للموارد المتاحة، وإيجاد المزيد من أوجه الكفاءة حيثما أمكن ذلك. ولا يكفل تحسين التنسيق نظاما مبسطا وأكثر خضوعا للمساءلة يكون فيه للجهات الفاعلة ذات الصلة صوت واحد وتعمل معا في إطاره من أجل تهيئة بيئة أكثر تمكينا فحسب، بل يوفر أيضا فرصا أكبر لتقاسم الموارد لتحقيق أقصى قدر من التأثير.

ثاني عشر - الخاتمة والتوصيات والطريق إلى الأمام

84 - لا تزال نشرة الأمين العام ST/SGB/2003/13 الأساس الذي استندت إليه استراتيجيتي، واستراتيجية أسلافي، منذ عام 2003. وقد وضعت المنظمة معايير للسلوك وإطارا وسياسات وإجراءات ونظمت تدريبا على مدى السنوات الـ 20 الماضية. ونحتاج الآن إلى ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على ذلك وتأمين الموارد الكافية له على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها. ويجب أن يفهم جميع موظفينا فهما تاما ما هو متوقع منهم، والضرر الناتج عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين وما يمكن أن يتوقعوه إذا ارتكبوا هذه الجريمة. وستستعرض الأمانة العامة المعايير المبينة أصلا في النشرة بالاستفادة من الدروس المستقاة على مدى السنوات الـ 20 الماضية.

85 - وفي العام الماضي، أصدرت تعليماتي إلى منسقي الخاص باستكشاف الكيفية التي يمكننا من خلالها تحسين إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جميع أنشطة الأمم المتحدة وبرامجها (A/77/748، الفقرة 67). وطلب المنسق الخاص منذ ذلك الحين إجراء تقييم شامل لتحديد أفضل السبل لتحقيق ذلك. وسيقدم التقييم استراتيجية مقترحة لضمان استدامة وفعالية إجراءات الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب خيارات لتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها للعمل في مجال الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في المقر والميدان.

86 - وسيواصل منسقي الخاص البحث عن سبل لتعزيز القيادة ودعمها، مع الاعتراف بالتأثير الهائل للقادة على تشكيل ثقافة المنظمة.

87 - وأدرك أن المناخ الاقتصادي والسياسي الحالي مناخ صعب. فقد واجهنا حروبا ونزاعات وأزمات طاقة وتراجعا اقتصاديا عالميا. ومع ذلك، فليكن الجميع على يقين أن مكافحة آفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر أساسي لعملنا. وهو متطلب حيوي لعملياتنا مثل الغذاء والماء. فتلك معركة يجب أن نخوضها بقوة. فالاستغلال والانتهاك الجنسيان يضران بالأفراد ويقوضان تأثير ونزاهة ومصداقية المنظمة بأكملها، وبعثاتنا ووكالاتنا وشركائنا في التنفيذ والجهات المساهمة بأفراد نظاميين في أعمالنا.

88 - وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام والتعاون وتقديم الدعم على نحو كامل في إطار جهودنا الجماعية الرامية إلى منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها، بما يتسق مع واجبنا في حماية الناس والمجتمعات من الأذى. وأطلب إلى بلداننا المساهمة بقوات وبأفراد شرطة أن تتقيد تقيدا تاما بهذه المبادئ عند نشر الأفراد. فلا يمكن السماح بوجود الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الأمم المتحدة. لقد حان الوقت لإعادة تنشيط جهودنا الجماعية.